7٪ انخفاض أسعار النفط بأغسطس الماضي

«الوطني»: مخاوف تصاعد الحرب التجارية تربك أسواق المال العالمية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن التوترات الناجمة عن تصاعد الحرب التجارية استمرت في ظل إعلان الولايات المتحدة والصين عن زيادة جديدة في الرسوم الجمركية، إلى جانب المخاوف المتزايدة بشأن النمو العالمي، ما أدى إلى اضطراب الأسواق المالية في أغسطس. إذ انخفضت مؤشرات الأسواق الرئيسية للأسهم حيث تراوحت بين 1 و5٪ خلال الشهر وسط تقلبات عنيفة. وشهدت أسواق السندات تحركات أوسع، حيث انخفض عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات بأكثر من 50 نقطة أساس إلى أقل من 1,5٪ في ظل توقعات تشير إلى استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي – الذي تتبعه البنوك المركزية الأخرى – في خفض أسعار الفائدة لمواجهة حالة عدم اليقين. كما لم تنجُ أسواق النفط من الاضطرابات، حيث هبطت أسعار مزيج خام برنت 7٪ على خلفية حالة التشاؤم بشأن آفاق الطلب، هذا بالإضافة إلى ان تخمة المعروض لاتزال موجودة على الرغم من امتثال دول المنظمة في خفض إنتاجها بنسب أكثر من المستويات المستهدفة.

انكماش الصناعات التحويلية الأميركية

وأضاف التقرير ان الاقتصاد الأميركي استمر في إظهار إشارات متباينة، إذ أشارت إلى وجود اضطرابات في قطاع الصناعات التحويلية مقابل بيانات القطاع الاستهلاكي التي لاتزال في وضع جيد للغاية. فعلى سبيل المثال، بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع التصنيع 50,3 نقطة في أغسطس فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ عقد من الزمن نتيجة لتدهور الطلب على السيارات وتراجع طلبيات التصدير على خلفية التوترات الناتجة عن الحرب التجارية ورفع الرسوم الجمركية. من جهة أخرى، أظهر مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) إشارة صريحة على انكماش نشاط القطاع. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 4,1٪ على أساس سنوي في يوليو، كما أن مستويات الثقة ما زالت قوية مدعومة بقوة سوق العمل. كما كانت هناك أيضا أنباء متفائلة حول البيانات المعدلة للحسابات القومية للربع الثاني من العام 2019 والتي أظهرت ارتفاعا في نمو مؤشر الاستهلاك الشخصي إلى 4,7٪ على أساس سنوي، و4,3٪ مقابل الربع السابق، بالرغم من تخفيض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2,1٪ إلى 2,0٪. ونظرا لأن الإنفاق الاستهلاكي الذي مازال يتمتع بوضع جيد ويمثل 70٪ من الاقتصاد، فمن غير المتوقع حتى الآن أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في الربع الثالث من العام، حيث يتوقع ان يتراوح ما بين 1,5 و2٪.

إلا أن التحدي الذي يواجه الاحتياطي الفيدرالي أصبح أكثر صعوبة. فبعد خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو، يتعرض الفيدرالي لضغوط من كل من الأسواق المالية والرئيس ترامب لاتباع سياسات نقدية توسعية خلال الأشهر المقبلة وان ينجح في «استباق الأحداث» قبل تباطؤ الاقتصاد في المستقبل وكذلك معالجة التضخم المنخفض والذي بقي ثابتا خلال يوليو بنسبة 1,6٪ على أساس سنوي، حسب مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي. إلا ان آخر محضر اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي أظهر أن أعضاء اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة انقسمت آراؤهم حول قرار خفض الفائدة في يوليو الماضي، نظرا إلى البيانات المتباينة. ومن جهة أخرى، تتبنى أسواق العقود الآجلة نظرة متشائمة، حيث تتجه في الوقت الحالي إلى تسعير خفض سعر الفائدة بمنتصف سبتمبر، واحتمالات تقارب 90٪ لخفضها مرة أخرى قبل نهاية العام.

«الإسترليني» لأدنى مستوياته في 34 عاماً

ذكر التقرير ان ملف انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي اتخذ منعطفا جديدا بقيام رئيس الوزراء الجديد بوريس جونسون، الذي يتطلع إلى تعزيز موقفه التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي، بتعطيل أعمال البرلمان لمدة خمسة أسابيع بدءا من منتصف سبتمبر للحد من المواقف المعارضة لتهديداته بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق بنهاية أكتوبر. إلا أن البرلمان أقر التشريعات اللازمة لمنع الانفصال «بدون اتفاق»، الأمر الذي سيجبر جونسون على مطالبة الاتحاد الأوروبي بتمديد جديد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. وفي ظل رفضه لذلك، يبدو أن اجراء انتخابات عامة قد يكون حتميا في الوقت الحالي، والتي قد لا تكون نتيجتها حاسمة للفصل في انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي خاصة في حال أسفرت صناديق الاقتراع عن حكومة أقلية مع الالتزام بإجراء استفتاء ثان. وتستمر حالة عدم اليقين في الإضرار بالاقتصاد البريطاني، حيث تراجعت طلبات البناء والتشييد خلال شهر أغسطس بأسرع وتيرة تشهدها منذ 10 سنوات، ووصل الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته المسجلة في 34 عاما عند 1,21 دولار في أغسطس.

تراجع مؤشر «الوطني» للإنفاق الاستهلاكي لـ 2,7٪

رأى التقرير ان مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي في السعودية تحسنت خلال يوليو في ظل ارتفاع المعاملات التي تمت من خلال نقاط البيع (18,7٪ على أساس سنوي) إلا أن ائتمان القطاع الخاص قد سجل تباطؤا للشهر الثاني على التوالي في يوليو (3,4٪). وفي المقابل، ارتفع معدل نمو الإقراض في الإمارات إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من عامين بنسبة 5,1٪ في يوليو على خلفية النمو القوي للائتمان الممنوح للقطاع العام. ومن جهة أخرى، واصلت أسعار العقارات السكنية في دبي تراجعها في يوليو (8,5٪). وانخفض مؤشر مديري المشتريات في الإمارات إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات وبلغ 51,6 نقطة في أغسطس. أما في الكويت، تراجع مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي بشكل طفيف إلى 2,7٪ على أساس سنوي في أغسطس، إلا انه لايزال مرتفعا مقارنة بمستوياته المسجلة في وقت سابق من العام وذلك بدعم من قيام بنك الكويت المركزي بتخفيف قيود الإقراض في ديسمبر الماضي.

وأخيرا، أعلنت السلطات العمانية عن تراجع عجز الموازنة إلى النصف فيما يعد أدنى مستوياته منذ 5 أعوام حيث بلغ 661 مليون ريال في النصف الأول من 2019. وقد ساهم ارتفاع عائدات النفط والغاز وضريبة الشركات (11,4٪ على أساس سنوي) في تعزيز إيرادات الدولة، كما انخفضت النفقات (2,8٪) بسبب تراجع الإنفاق الاستثماري، في حين لم تشهد النفقات الجارية تغيرا يذكر.

فرصة غير مسبوقة «مشتريات بدينار تتيح تملك عقار»

«بيتك» يعلن الفائزة بالسحب الثاني لحملة «بطاقات (بيتك) ـ Visa مفتاح بيتك في أوروبا»

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، فوز العميلة هاجر جاسم أحمد الجاسم بتملك عقار من اختيارها في أوروبا، ضمن السحب الثاني لحملة «بطاقات «بيتك» ـ Visa مفتاح بيتك في أوروبا»، الذي أجري تحت إشراف ممثل عن وزارة التجارة والصناعة.

وتمنح الحملة الجديدة عملاء «بيتك» تجربة غير مسبوقة وفريدة من نوعها، فتعتبر الحملة سابقة على الساحة المصرفية اذ يمكن ان يحقق استخدام بطاقة Visa ـ بيتك في الكويت او في الخارج بدينار على الأقل، حلم امتلاك عقار في أوروبا، ما يعكس مدى اهتمام «بيتك» بعملائه والحرص على مكافأتهم بشكل مميز.

وتمتد الحملة لغاية 16 سبتمبر 2019، اذ تتيح فرصة الفوز لـ 3 عملاء على مدى 3 شهور من خلال 3 سحوبات، يفوز كل عميل بجائزة نقدية تخصص لشراء ممتلكات عقارية من اختياره في أوروبا.

ويقدم «بيتك» تذكرتي سفر فئة رجال الأعمال للفائز ومرافق له، الى جانب إقامة لمدة 5 ليال في فندق 5 نجوم في الدولة الأوروبية التي سيشتري العميل الفائز العقار فيها، بالإضافة إلى منحة نقدية بقيمة 1000 دينار.

وتتميز الحملة علاوة على جوائزها، بجانب اخر وهو مبلغ الانفاق المطلوب باستخدام البطاقة، الذي يبدأ من دينار واحد، فبمجرد إنفاق حامل البطاقة دينارا كحد أدنى على إجمالي عمليات الشراء خلال مدة الحملة، يتأهل لدخول السحب النهائي بمعدل فرصة مقابل كل دينار مشتريات داخل الكويت، وفرصتين مقابل كل دينار مشتريات خارج الكويت، بحيث أن العملاء المؤهلين للدخول في هذه الحملة هم مستخدمو بطاقات Visa «بيتك».

ويساهم طرح الحملة خلال موسم السفر والعطلات في منح العملاء تجربة مصرفية مميزة وفرص فوز لدى استخدامهم بطاقات Visa «بيتك»، كما ان ربط الجائزة بإمكانية الاستخدام داخل او خارج الكويت رغبة في تشجيع استخدام البطاقات في السوق المحلي، وتنشيط مبيعات التجار، وتحقيق العدالة في الفرص بين العملاء.

ويحرص «بيتك» على مواصلة جهود التعاون مع شركة Visa لتخطيط وتنفيذ العديد من الحملات، لما لها من مردود إيجابي على مستوى رضا العملاء ومعدلات الاستخدام وتوسيع الحصة السوقية لـ «بيتك» في مجال البطاقات بأنواعها المختلفة.

ويواصل «بيتك» بهذه الحملة الابتكار وتعزيز ريادته في سوق البطاقات المصرفية في الكويت واستمرارا للنجاحات خصوصا بعد إصدار أول بطاقة معدنية (Metal Card) في الكويت لعملاء الخدمات الخاصة للأفراد، إضافة على ذلك حصول «بيتك» على جائزة أسرع نمو لبطاقات Visa الصرف الآلي في الكويت.

تذكرتان على درجة رجال الأعمال وإقامة 5 ليالٍ في فندق 5 نجوم ومنحة نقدية للفائزة

بهدف توطيد العلاقات المتميزة بين البلدين

«الجابرية للمعارض»: 80 جهة تشارك بالأسبوع الكويتي الـ 12 في مصر

أحمد بهبهاني

أعلنت مجموعة الجابرية للمعارض عن انطلاق الأسبوع الكويتي الثاني عشر في مصر، خلال الفترة من 5 إلى 7 نوفمبر المقبل بفندق النيل ريتز كارلتون القاهرة، برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي وبالتنسيق مع سفارة الكويت في مصر، وبمشاركة أكثر من 80 جهة كويتية ومصرية في قطاعات الاستثمار والعقار والبنوك والسياحة والاعلام والثقافة والاتصالات وغيرها، تجسيدا وتوطيدا للعلاقات المتميزة بين الكويت ومصر على المستويين الرسمي والشعبي وتطويرا ودعما لها.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجموعة الجابرية للمعارض أحمد إسماعيل بهبهاني إن الأسبوع الكويتي في مصر يستهدف زيادة ودعم الفرص الاستثمارية أمام رؤوس الاموال الكويتية في كل المجالات المتاحة كقطاعات الاستثمار والسياحة والعقار والاعلام وغيرها من خلال اتاحة الفرص المناسبة أمام المستثمرين ورجال الاعمال من البلدين الشقيقين لمناقشة الافكار الاستثمارية والمشاريع المشتركة، وتعزيز اوجه التعاون خاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية.

واضاف بهبهاني: «يعد الأسبوع الكويتي في مصر فرصة حقيقية لإلقاء الضوء على التطور الكبير الذي وصلت إليه المؤسسات والهيئات الكويتية، وعلى نمو الحركة الاقتصادية، ما يسهم بشكل كبير في تسليط الضوء على الإنجازات الكويتية في مختلف المجالات، ومن ثم تحرص على حضوره وزيارته والمشاركة فيه ورعايته، مؤسسات استثمارية واقتصادية وعقارية وإعلامية كثيرة من الكويت ومصر».

واشار إلى أن الاستثمارات الكويتية في مصر تحتل مكانة مميزة وشهدت معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة، وتبلغ حاليا نحو 4,7 مليارات دولار في ظل وجود 1302 شركة في مجالات الصناعة والمالية والعقارات والسياحة والخدمات والزراعة، مما ساهم في زيادة حركة تنقل الأفراد بين البلدين الشقيقين وبمعدل 64 رحلة جوية اسبوعيا وأكثر من 100 ألف زائر كويتي سنويا كما ازداد بشكل ملحوظ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 3 مليارات دولار خلال السنوات الأربع الماضية، كما أن الشراكة الطويلة والمثمرة بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ نشأته عام 1961 فقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الكويتي 48 مشروعا في مختلف القطاعات التنموية والحيوية في مصر.

وشدد بهبهاني على أن الوقت قد حان لدفع التعاون الاقتصادي الكويتي ـ المصري إلى مستوى الآمال والطموحات، والفرصة سانحة بوجود مناخ الاستثمار الآمن في مصر بعهد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وصدور قانون الاستثمار الموحد الذي تتضمن العديد من المزايا والمنح الاستثمارية بالإضافة إلي إطلاق حزمة من التشريعات التي تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وهو ما يدعم الثقة في أداء الاقتصادي المصري.

تقرير الشال

17,4 مليار دينار العجز الاكتواري للتأمينات

قال تقرير الشال الاقتصادي ان سلامة نظام التأمين الاجتماعي تعتمد على مراعاة دقيقة لأثر كل سياسة أو قرار مالي على توازن التدفقات المالية الداخلة والخارجة، في الحاضر، والأهم في المستقبل، وتزداد حساسية تلك السياسات والقرارات في الكويت، لأن توازن تلك الصناديق في الحاضر والمستقبل يعتمد بدرجة طاغية على أوضاع المالية العامة. وبينما تشمل مظلة التقاعد حاليا نحو 135 ألف مواطن، يبلغ عدد العاملين في الحكومة من المواطنين نحو 335 ألف عامل، يضاف اليهم نحو 100 ألف مواطن عامل في القطاع الخاص، ويبلغ عدد المرشحين الى سوق العمل من المواطنين حتى عام 2035 نحو 420 ألف مواطن، ومن هم خارج المظلة حاليا، هم مستقبل متطلبات واستقرار النظام.

وأضاف التقرير ان توازن صناديق التقاعد يعني ضرورة قدرتها على زيادة تدفقاتها المالية الداخلة لتتمكن على الدوام من ملاقاة احتياجات الزيادة لتدفقات العمالة الى مظلة التقاعد، مع احتمال ارتفاع تعويض المتقاعد بين فترة وأخرى كلما ارتفعت معدلات التضخم. وضبط التوازن في جانب التدفقات المالية الداخلة يأتي من مصدرين، الأول، هو اشتراكات العاملين ومعظم مصدرها في الكويت جهة مستقلة، قدر حجم ذلك العجز بنحو 17,4 مليار دينار، أو نحو 11٪ من قيمة احتياطي الأجيال القادمة، ولعل ما هو صادم، كان تلك الطفرة في حجم ذلك العجز البالغة نحو 90٪ أو 8 مليارات دينار وفي 3 سنوات فقط. وحال المصدر الرديف أو الداعم، أي المالية العامة، ليس أفضل بعد إصابة أسعار النفط بما يفترض بأنه وهن دائم، ولأول مرة منذ ربع قرن تقريبا، يصدر الحساب الختامي للسنة المالية 2019/2018 بمصروفات فعلية أعلى بنحو 13,5٪ عن السنة المالية السابقة لها. ولمجرد التحذير، حتى ان كان من المستحيل تحققه على أرض الواقع، لو حققت السنوات الثلاث القادمة زيادة في العجز الاكتواري مماثلة لما تحقق في السنوات المالية الثلاث الفائتة، أي 90٪، سوف يبلغ العجز الاكتواري 33 مليار دينار. ولو استمر نمو النفقات العامة الفعلية بنفس نسبة ارتفاعها في الحساب الختامي للسنة المالية الفائتة، فسوف تبلغ النفقات العامة بعد 3 سنوات نحو 33 مليار دينار. ذلك فقط مؤشر على كوارث المستقبل المحتملة، وذلك ليس تآمرا من أحد، وإنما صناعة مؤسسية محلية، أبطالها جناحا الإدارة العامة، التنفيذي والتشريعي.

66٪ تراجعاً شهرياً لسيولة العقار في أغسطس

أشار تقرير «الشال» إلى انخفاض كبير في سيولة سوق العقار في أغسطس 2019 مقارنة بسيولة يوليو 2019 ربما بسبب العطل والصيف وضعف أداء البورصة، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أغسطس نحو 144,4 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 66٪ عن مستوى سيولة يوليو 2019 البالغة نحو 425,3 مليون دينار، ولكنها أعلى بما نسبته 6,5٪ مقارنة مع سيولة أغسطس 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 135,6 مليون دينار، وذلك وفقا لآخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل.

وتوزعت تداولات أغسطس 2019 ما بين نحو 139,9 مليون دينار عقودا، ونحو 4,5 ملايين دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 331 صفقة، توزعت ما بين 321 عقودا و10 وكالات.

وذكر التقرير الى ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغ نحو 70,3 مليون دينار، منخفضة بنحو 57,4٪ مقارنة مع يوليو 2019 عندما بلغت نحو 165,1 مليون دينار، في حين ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 48,7٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 38,8٪ في يوليو 2019.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 54,2 مليون دينار أي بانخفاض بنحو 65,1٪ مقارنة مع يوليو 2019 حين بلغت نحو 155,4 مليون دينار، بينما ارتفعت قليلا مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 37,6٪ مقارنة بما نسبته 36,5٪.

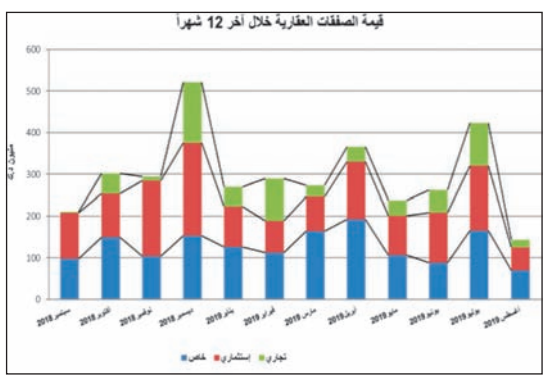

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 18,4 مليون دينار، أي انخفضت 82٪ مقارنة مع يوليو 2019 حين بلغت نحو 102,3 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 12,7٪ مقارنة بما نسبته 24٪.

وعند مقارنة إجمالي تداولات أغسطس بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أغسطس 2018) نلاحظ أنها حققت ارتفاعا من نحو 135,6 مليون دينار إلى نحو 144,4 مليون دينار، أي بما نسبته 6,5٪. وشمل الارتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 143,2٪ وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 8,2٪، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الاستثماري 14٪.

وأوضح التقرير أنه عند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الحالي حتى أغسطس 2019، أي الشهور الثمانية الأولى من العام بمثيلتها من 2018، نلاحظ انخفاضا في إجمالي سيولة السوق العقاري من نحو 2,29 مليار دينار إلى 2,27 مليار دينار، أي 1,2٪. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (4 شهور) عند المستوى ذاته، فستبلغ قيمة تداولات السوق (عقودا ووكالات) نحو 3,40 مليارات دينار، وهي أدنى بما قيمته 225,2 مليون دينار عن مجموع السنة الماضية، أي انخفاض 6,2٪ عن مستوى 2018، حيث بلغ إجمالي قيمة تداولات 2018 نحو 3,6 مليارات دينار.